

حيدر آباد – تغييرات اللوائح الداخلية في ICANN ودور GAC
الإثنين 7 نوفمبر، 2016 الساعة 9:30 إلى 10:30 بالتوقيت الهندي الرسمي
اجتماع ICANN57 | حيدر آباد، الهند

الرئيس شنايدر: مع هذا علينا أن نعود الآن إلى - الأمام والخلف - العودة إلى المستقبل إلى الجلسة المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ تغييرات على اللائحة الداخلية ودور GAC.

اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لتوم. لقد تم العمل على بعض العناصر ومحاولة الحصول على المناقشة التي أجريناها - لقد أجرينا مناقشة بناءة للغاية - فمن الصعب تذكر الأيام. كان يوم الجمعة. الجمعة، تحديداً في فترة ما بعد الظهر. وسمحوا لي أن أعطي الكلمة لتوم. سيقدم لكم -- وأنا سوف أرسل في نفس الوقت الوثيقة التي يقرأها إلى قائمة GAC.

هذه مجرد محاولة لاستحضار العناصر التي تلقيناها أو فهمناها كخيارات أو ميول لمساعدتنا في التقدم. إنها ليست وثيقة للتفاوض. إنها مجرد وثيقة داعمة. لذلك لا تعتبرها وثيقة تفاوض. إنها مجرد وثيقة عمل لمساعدتنا على المضي قدماً. تفضل توم. تفضل بينما أرسل أنا الوثيقة.

توم ديل: شكراً لك، توماس. فقط للتوضيح، أولاً، من الناحية الإجرائية، فقد كنت أعمل عليها - وأعتقد أن المجموعة القيادية تعمل على فهم أنه عند إعداد المادة للجنة GAC لتنفيذ اللوائح الداخلية الجديدة حيثما كانت مناسبة، فهذا ليس مادة للبيان الرسمي. وهي عملية اجرائية داخل GAC. لذلك فالأمر لن تتم تسويته عن طريق صياغة البيان الرسمي، كما أفهمه في الوقت الراهن. إذا كنت مخطئاً، فأنا واثق أن شخصاً ما سيصحح لي.

للتلخيص أولاً، حيث أفهم أن GAC وصلت في مجموعة المناقشات الأولية يوم الجمعة الماضي، كإجابة على الأسئلة التي اقترحت، وكان أول من ينبغي أن - فيما يتعلق بمشورة GAC للمجلس، فإذا كان ينبغي للجنة GAC أن تحافظ على

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف word/مستند نصي. ورغم أن التدوين النصي دقيق إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

الإجراءات المعروضة في هلسنكي لإعداد المشورة في البيان الرسمي بما في ذلك المسودة صفر التي تزودنا بالمبررات وبذل جهود إضافية لتكون واضحة وهلم جرأً، فأعتقد أنه كان واضحاً من المناقشات أن GAC تتمنى الحفاظ على تلك الإجراءات والاستمرار في تحسينها على أساس مستمر كلما كان ذلك ممكناً. لذلك أعتقد أن هذا كان غير مثير للجدل بشكل معقول.

السؤال الثاني عن مشورة GAC للمجلس يتعلق بكيفية يمكن للجنة GAC التعامل مع هذه القضية بعدد قليل من الاعتراضات التي تمنع مشورة GAC من كونها مشورة إجماع. لذلك كان هناك سؤال حول كيفية التعريف اعتراض رسمي. كان فهمي أن GAC أعربت عن رغبتها في أن تقوم الأمانة بإعداد ورقة نقاش بشأن هذه المسألة للنظر فيها من الآن وحتى اجتماع كوبنهاجن الذي من شأنه أن يشمل البحوث والتحليلات بشأن الإجراءات والمنظمات الدولية الأخرى بخصوص ما هو الاعتراض الرسمي. لذلك سيُنظر في هذه المسألة بشكل أبعد من ذلك، وستُطلب مساهمتكم فيما يتعلق بذلك.

المجموعة الثانية من المسائل المتعلقة بالتعيينات في الهيئات الخارجية. المعنى الذي وصلنا من مناقشات GAC يوم الجمعة، مرة أخرى، أنه طُلب من الأمانة إعداد ورقة مناقشة حول مسألة التعيينات في الهيئات الخارجية، مرة أخرى للمناقشة، ونأمل أن الصيغة النهائية بين هذا الاجتماع واجتماع كوبنهاجن ستشمل جدول المواعيد الحالي والمحتمل والبحث والتحليل حول الكيفية التي من المحتمل أن يتم بها وضع المعايير واختيارها وتطبيقها، واما إذا كانت المسودة المبدئية المتفق عليها لمشاركة GAC في CCWGs يمكن أن تمتد إلى تعيينات أخرى. هذا هو فهمي لمخلص مناقشات GAC يوم الجمعة.

فيما يتعلق بالإجراءات، اقترحت الوثيقة أن توماس قد أشار الى أننا اقترحنا، إذا كان هناك ترشيحات أو تعيينات مطلوبة قبل اجتماع كوبنهاجن، فببساطة سيتم التعامل معها وفقاً لممارسات GAC البسيطة. أنا لا أعرف إذا كان سيكون هناك أي من تلك الإجراءات على الإطلاق. شكراً لك. سوف أتوقف هنا في حين يتحدث توماس. أعتقد أن ممثل إيران يرغب في الكلام، توماس.

الرئيس شنايدر:

نعم، شكرًا لك. الأمر هو أنه بطريقة أو بأخرى لا يوجد اتصال بالإنترنت لدي. يظهر كأنه يعمل ولكنه ليس كذلك. لذلك لا أستطيع إرسال البريد الإلكتروني. لذا كنت أحاول أن أطلب من أولوف، إذا كنت تريد ذلك، حتى يتمكن الناس من الحصول على هذا المستند.

أنا غير متصل بالإنترنت، لذلك لا أستطيع فعل شيء. تفضل ممثل إيران.

ممثل إيران:

نعم. شكرًا لك، توم. لقد نسيت شيئاً للتو. لقد وافقت GAC، فيما يتعلق بتمثيل GAC في المجتمع المُخول، فقد تم تمديد مهمة رئيس GAC للأشهر الستة المقبلة. سوف تعود إلى ذلك وقت لاحق، سواء أعدته لاحقاً أو لا. ولكننا ناقشنا ذلك الأمر.

وكما ناقشنا مسألة الائتماس وهلم جرأً. أتمنى أنك ستعيد الكلام عن ذلك. لأن الوضع كان يُساء فهمه، فيما عدا 99% من الجميع. شكرًا لك.

توم ديل:

شكرًا لك، كافوس. وفيما يتعلق بتعليقك حول رئيس GAC في إدارة المجتمع المُخول، سأتي لهذه النقطة. لقد قمنا بتضمينه لهذا الغرض تحت عنوان GAC والمجتمع المُخول بدلاً من تعيينات GAC.

ولكن، نعم، أنت على حق تماماً أن ذلك كان قراراً واضحاً جداً وتم تسجيله.

قد يكون من الأفضل لو أنني في الواقع قمت بتوزيع هذه الوثيقة الآن، كما طلب توماس. اعتذاري أنه لم يكن هناك - فهذا لم يحدث من قبل. ولكن كان هناك بعض التأخيرات وبعض عمليات الترخيص التي كنا نحاول العبور منها. لذا فقط تحملوا معي.

ها هي. أنا آسف. فقد أرسلها أولوف. شكرًا جزيلاً لكم.

بالعودة إلى الملخص، فيما يتعلق بلجنة GAC فهذه مجموعة ثالثة من القضايا. وفيما يتعلق بلجنة GAC والمجتمع المُخول، فقد كان السؤال الأول: من يجب أن يمثل GAC في إدارة المجتمع المُخول. وكما أن ممثل إيران قد أشار بشكل صحيح إلى موافقة GAC على أن رئيس GAC سوف يستمر في تمثيل GAC في إدارة المجتمع المُخول حتى نهاية ICANN 59، وهو الاجتماع الذي سيعقد في جوهانسبرغ في يونيو 2017.

ثانياً، بشأن إجراءات GAC باعتماد وتلبية المتطلبات الخاصة باللائحة 1.6 ج، فما قمنا به في الوثيقة هو إعادة إنتاج نص اللائحة بدقة واقتراح طريقة للمضي قدماً.

لذا سأمر سريعاً على ذلك. تقول اللائحة أن كل مشارك في اتخاذ القرارات، ما لم يُنص على خلاف ذلك - ولكن هذا لا يتعارض مع ذلك - عليه اعتماد إجراءات ممارسة حقوق هؤلاء المشاركين في اتخاذ القرارات وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بما في ذلك - وليس حصرياً، ولكن هذه هي تلك التي ترد في اللائحة - الشخص الذي يمكنه تقديم التماس لمشارك في اتخاذ القرار. سأكرر. الإجراء الذي يطلبونه هو من الذي يمكنه أن يقدم قراراً لمشارك في اتخاذ القرار. هذه هي صياغة اللائحة، وليست ملخصاً لذلك.

نحن نقترح في الوثيقة التي وزعها أولوف للتو أن أي عضو في GAC أو مراقب يمكن أن يقدم التماساً إلى GAC. هذا هو الاقتراح 1. نعم، ممثل دولة إيران.

لا، بل أكثر من ذلك. أي فرد -- اقرأ اللائحة الداخلية. أي فرد ليس بالضرورة عضواً في GAC أو مراقباً. أي شخص، أو مستخدم، إذا اختار أن يأتي إلى GAC. والأمر متروك لنا أن نقول لا، هذا ليس حلاً مناسباً لعملنا. ولكن هذا هو مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين المفتوح. إنها لا تقتصر على الحكومات والمراقبين. يرجى قراءة اللائحة الداخلية، فهي تقول أي شخص. لقد أريتها للعديد من الأشخاص. وإذا كنت ترغب، فيمكنني أخذها وأخذ 160 شيء ما. وعلينا أن نتبع أن كلمة "أي" يعني أن الجميع، أي شخص ليس عضواً في GAC، وليس مراقباً، ولكن يعتقد أنه قد تعرض

ممثل إيران:

للضرر فيما يتعلق بأي من الفئتين الاثنتين من القضايا. إحدى الفئتين هي قضايا الموافقة. أما الفئة الأخرى هي قضايا الرفض. هاتان الفئتان. أي شخص. أرجو التأكد. ولكن ليس الأعضاء حيث تشمل الأعضاء والمراقبين. ولكن أي شخص آخر غير هؤلاء أيضاً. لقد ناقشنا في CCWG عدم استبعاد أي شخص. نحن نريد أن يكون مجتمعاً شاملاً، ولكن ليس فقط أعضاء ccNSO أو GNSO. يمكن لأي شخص أن يتقدم بأي أسئلة. ولكن الأمر متروك لهم بالموافقة أو عدم الموافقة على المضي قدماً. وبعد ذلك يُرجى التوضيح أن الالتماس لا يحتاج إلى أي دعم. الالتماس المقدم من فرد أو شخص. بمجرد مناقشة الالتماس في SO و AC، فإنكم تعلمون أن هناك خطوة أخرى واحدة لدعم SO و AC. افهموا ذلك بوضوح تام. شكرًا لك.

شكرًا لك، كافوس. واسمحوا لي أن أقرأ ما أراه هنا. إذا كان معكم البند 1.6 ج. ينص على أن "كل مشارك في اتخاذ القرارات عليه قبول، ما لم ينص المرفق دال على ذلك، اتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة حقوق هؤلاء المشاركين في اتخاذ القرارات وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرفق دال بما في ذلك الذين يمكنهم تقديم التماس إلى مشارك في اتخاذ القرار."

في النهاية، مهما كان ما هو مكتوب في المرفق دال عنم الذي بإمكانه تقديم الطلب، فالأمر متروك لنا لتحديد قواعد أي من الطلبات يمكن قبولها أو أية ظروف.

لذلك، إذا قلنا أن أي شخص يمكن أن يقدم التماساً إلى GAC، فسوف نناقش كل ما هو مدعوم من قبل عضو واحد على الأقل أو مراقب. هذا هو ما يمكننا القيام به.

لذلك أنا - لا أرى - أعني، يمكننا مناقشة ذلك. ولكن، في النهاية، نحن أحرار في تحديد طريقتنا في ما نناقش. فنحن لسنا ملزمين بمناقشة أي شيء يتم إرساله لنا. نحن لسنا مضطرين للقيام بذلك، لمجرد التوضيح.

ممثل ايران وممثل سويسرا.

الرئيس شنايدر:

ممثل إيران: شكراً لك، توماس. قضيت عامين في هذه المسألة. يرجى قراءة القسم 2.2، بشأن عملية الالتماس. وعملية الالتماس، إذا ذهبنا إلى البند ب والذي ينص على أن أي فرد يمكن أن يتقدم بالتماس. لذلك أنت تخلط مسألتين ببعضهما. يرجى قراءة القسم 2.2. أي شخص. نعم، والأمر متروك لنا أن نوافق أو لا. لا أقول أن الأمر ليس كذلك. إنه خارج نشاطنا. شخص ما يتحدث عن شيء وهو ALAC. ليست موقفنا. لكنه حر في تقديم التماس إلى أي كيان. لذلك، من فضلك، يُرجى الذهاب إلى الإجراءات. القسم 2.2، وإجراءات الالتماس. ولكن عدم الخلط بين الأشياء الأخرى. إنه أمر خطير جداً إذا حاولت الحصول على تفسير آخر ولوائح داخلية أخرى. شكراً لك.

الرئيس شنايدر: شكراً لك. ممثل سويسرا.

ممثل سويسرا: شكراً لك، سيادة الرئيس. كنت أحاول العثور على القسم الذي ذكره ممثل إيران في اللائحة الداخلية. ولم أستطع العثور عليه. ولكن ربما تتمكن من مشاركته معنا من خلال البريد الإلكتروني. ومع ذلك --

الرئيس شنايدر: إنه الملحق دال للوائح الداخلية، أليس كذلك؟

ممثل إيران: القسم 2.2، المرفق دال، الفقرة ب.

الرئيس شنايدر: أنا لست متصلاً بالإنترنت، لذلك لا يمكنني التحقق من ذلك. لكنك ربما لست مقطوعاً عن العالم مثلي. ولكن، مرة أخرى، إذا كان أي شخص يمكن أن يقدم التماساً، فهذا لا

يعني أننا يجب أن نناقش كل شيء. لا يزال بوسعنا أن نقرر ما نناقش. هناك فرق. ولكن --

أعتقد أننا قد نترك هذا جانباً في الوقت الحالي ونوضح ذلك المرة القادمة، لأنني لا أعتقد أن هذه هي القضية الأساسية.

ممثل سويسرا.

أعتقد - حسناً كمحام، كما تعلمون، لدينا هذا المرفق، وما يقوله زميلنا الموقر من إيران صحيح. لكنه يقول أيضاً أن هذا يخضع للإجراءات والمتطلبات التي وضعها مشارك في اتخاذ القرار المعمول به.

ممثل سويسرا:

وإذا عدنا إلى 6.1 ج، دعنا نقول، في الجزء الرئيسي من اللوائح الداخلية، لدينا هذه الفقرة الأولى المقتبسة من ورقة الإحاطة، والتي تم اقتباسها نقلاً عن توم والتي تسمح لنا كمشارك في اتخاذ القرار، أن نقرر من الذي يمكنه تقديم التماس. إذن فنحن أحرار. يمكننا أن نقرر أي شخص يمكن أن يقوم بهذا الأمر، وسيتعين علينا اتخاذ قرار بخصوص ذلك، وهو ما أعتقد أن يكون شيئاً غير فعال قليلاً، أو قد نجد أي عضو أو مراقب في GAC يطرح الالتماس للبت فيه. وربما هذا العضو أو المراقب في GAC هو مجرد راعي لشيء ما لم يوجه إليه، لهذا المراقب أو العضو في GAC من قبل طرف من القطاع الخاص أو من قبل بعض المنظمات الأخرى التي ليست مراقباً أو عضواً في GAC. فقط لتوضيح ذلك.

شكراً لممثل سويسرا. هل - أولئك المتصلين بالإنترنت - حصلوا على الورقة التي أرسلت من قبل أولوف؟

حسناً. لذلك أنا لا أعرف بدلاً من وجوهنا على الشاشة، يمكن أن يكون المستند على الشاشة. أعتقد أن هذا أكثر فائدة. إذا كان ذلك ممكناً على وجه الخصوص، لأن هناك تأخيراً، ويمكنني سماع ما أقوله - أو رؤيتي وأنا أقوله بعد ثوان قليلة لاحقاً.

يمكن - هل من الممكن عرض تلك الوثيقة التي أرسلها أولوف على الشاشة؟ لذلك ربما من الأسهل استخدامها كأداة للعمل.

أنت تعمل عليها. شكرًا لك على هذا. ذلك لطيف جداً.

لذلك دعونا نواصل توزيع الكلمة.

و من فضلكم، دعونا ننحي هذه القضية جانباً. أعتقد إذا كان هناك شخص ما لا يزال لديه فهم أننا لسنا أحراراً، فدعونا نغتنم هذه على حدة ونقضي - أو لا نقضي بعض الوقت هنا في الجلسات العامة حتى يتم توضيح هذا الأمر.

حسنًا.

أي وجهات نظر حول ما قرأه أو قدمه توم؟

أو ربما نحن نحتاج فقط لإعادة التشغيل، ولكن الآن مع وثيقة مرئية للجميع. فهذا قد يساعد الناس على اللحاق بالركب.

إذن، توم. آسف لأنني أطلب منك أن تمر على ذلك مرة أخرى بسرعة.

شكرًا لك.

لا على الإطلاق، توماس. أنا رهن إشارة GAC.

توم ديل:

فقط عد بسرعة إلى حيث كنت أخص الوثيقة من قبل.

أول مجموعة من الأسئلة تعالج مشورة GAC إلى المجلس. لذلك ما هو مقترح وما ترونه على الشاشة أمامكم، هو أن GAC سوف تحافظ على الإجراءات المتخذة في اجتماع هلسنكي لإعداد البيان الرسمي والعمل على تحسينها. هذا كل شيء.

والنقطة الثانية حول الاعتراضات الرسمية وكيفية التعامل معها وكيفية تحديدها، ومحاولة الحصول على مناقشة GAC هي أن الأمانة ستعد ورقة بشأن هذه المسألة

للنظر فيها في الاجتماع القادم، وأن هذا سوف يشمل بحث وتحليل الإجراءات في المنظمات الدولية الأخرى.

إيران.

الرئيس شنايدر:

توم، أنت لا تحتاج منظمة وطنية أخرى. انتقل إلى مبدأ GAC لعام 2000. لديك هامش وما تم اقتباسه من الأمم المتحدة. لا؛ 2000، لديك هذا البند. إنه هناك.

ممثل إيران:

الفكرة هي أن ندرس طرقاً مختلفة للتعامل مع الاعتراضات، وليس فقط الأمم المتحدة. والأمم المتحدة بالتأكيد ستكون واحدة من الأمور التي سيتم النظر فيها. ولكن هناك طرق أخرى، وسبل أخرى للتعامل مع الاعتراضات ومما نجمعه من معلومات هو أننا ينبغي أن ننظر في عدد من الخيارات الموجودة، ربما بضعة خيارات للمناقشة. لذلك فالأمم المتحدة ستكون واحدة ولكنها لن تكون النموذج الوحيد الذي سننظر فيه.

الرئيس شنايدر:

أي تعليقات أخرى حول هذا الموضوع؟ وإلا فإننا سننتقل إلى البند التالي. ومرة أخرى، هذا ليس نصاً تفاوضياً اتفقنا عليه. فهذا فقط لنضع أيدينا على كيفية المضي قدماً وما هي الخطوات القادمة.

وليس المقصود، من أي من هذا اللوائح الداخلية إما لأنها قضية إجراءات داخلية أو قضية أساليب العمل.

المفوضية الأوروبية؟ من الأفضل أن نتحدث من خلال الميكروفون.

لا، لقد قلت اللوائح الداخلية، لكنها لمبادئ التشغيل، وليس اللوائح الداخلية.

ممثل المفوضية الأوروبية:

الرئيس شنايدر:

آه. نعم. أياً كان. سيتم تصحيحه، نعم. شكرًا لك.

حسنًا. توم، استمر من فضلك.

توم ديل:

شكرًا لك. وإذا كنا نستطيع التحرك للأسفل، من فضلك، إلى العنوان التالي وهو "تعيينات GAC في الجهات الخارجية." ووضع ذلك في الجزء العلوي من الشاشة. شكرًا لك.

السؤال الأول هو ما هي الإجراءات التي تحتاجها GAC لاعتماد التعيينات في الهيئات الخارجية؟ وإذا لم يكن هناك إجماع في الآراء، هل يجب أن تُحل من خلال التصويت بالأغلبية البسيطة؟ وثانياً، ما هي المعايير التي ينبغي أن تطالبها GAC للتعيينات؟ على سبيل المثال التنوع والخبرة والمهارة.

الاقتراح هنا حتى الآن، في محاولة للسيطرة على المناقشات هو إعداد الأمانة لورقة مناقشة حول هذه المسألة للنظر في اجتماع كوينهاجن. وسوف يشتمل ذلك على قائمة بالتعيينات الحالية والمحتملة؛ بالإضافة إلى بحث وتحليل حول كيفية تطوير وتطبيق معايير الاختيار، وحول ما إذا كانت مسودة الإرشادات المتفق عليها لمشاركة GAC في مجموعات عمل المجتمعات المتعددة يمكن تمديدها إلى تعيينات أخرى أم لا.

ثانياً، الاقتراح بخصوص التعامل مع الوضع في هذه الأثناء هو أنه إذا كانت هناك ترشحات أو تعيينات مطلوبة قبل اجتماع كوينهاجن، فسوف يتم التعامل معها وفقاً لممارسة GAC الحالية. نهاية البيان.

الرئيس شنايدر:

شكرًا لك.

أية تعليقات أو آراء؟

باراغواي.

ممثل باراغواي: شكراً سيدي الرئيس. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أعني أ) الإجراءات التي ينبغي أن نعتمدها للتعيينات في الهيئات الخارجية، فأعتقد أننا يجب أن نتجنب، كما تعلمون، وبكل الوسائل، التصويت. علينا أن نحاول التوصل إلى الإجماع بقدر ما نستطيع.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر: شكراً لك. تم ملاحظة ذلك. ممثل المفوضية الأوروبية وممثل إيران.

ممثل المفوضية الأوروبية: نعم، شكراً جزيلاً لك. أردت فقط أن أعبر عن وجهة نظر باراجواي. بدلاً من الأغلبية البسيطة، وأعتقد أنه بالنسبة للتعيينات فإنه من الأفضل أن تكون بالإجماع أيضاً.

الرئيس شنايدر: شكراً لك.

ممثل إيران ثم ممثل سويسرا.

ممثل إيران: نعم. أعتقد أن الإجماع في المقام الأول، ولكن في بعض الأحيان نحتاج إلى أمور أخرى. لذا فهو ليس مستبعداً. نعم، سيكون الهدف هو الإجماع. ولكن يجب أن نضيف شيئاً ما إلى ذلك، توم. وهذا توافر وتعهد بذلك. هذا ليس مجرد تكليف بشيء ما. سنقوم (غير مفهوم) مجموعة أخرى وهذا الشخص إما يشارك أو لا يشارك في مجموع الحالات السلبية.

لذلك علينا إضافة هذا. بعض الالتزام والتوافر والإخلاص.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر: شكراً لك.

وأنا أفهم الفكرة عندما تقول أنك لا ترغب في أي تصويت ولكن ترغب في إجماع الآراء، ولكن عليك التفكير في أن يكون لنا الحق في تجنب - تعيين خمسة أشخاص في الهيئة أو شيء من هذا القبيل. ومن ثم لدينا ستة مرشحين. وليس منهم من يبدي استعداداً للاستسلام. إذن واحد منهم سوف يعترض على كل اختياراتك، والتي من شأنها أن تعني أنك لن تملك الإجماع ولن ترسل أي شخص.

أنا فقط أخبرك لكي تفكر في الأمر، وليس علينا القيام بذلك الآن بالتفصيل. يمكننا القول بأن الإجماع شيء هام جداً. لكن عليك التفكير جيداً، وربما أي -- لست أكون مقتنعاً 100% أن هذا هو الحل النهائي.

ممثل سويسرا.

شكراً لك، سيادة الرئيس. أريد فقط دعم ما قاله ممثل إيران، وأيضاً مشاركته بأنه إذا كان الرئيس ونائب الرئيس (غير مفهوم)، وأعتقد أن أكبر شرعية، لذلك أقول، لتمثيل GAC تكون عن طريق الانتخاب بالأغلبية البسيطة، لذلك سيكون من الغريب عدم تطبيق هذا كوسيلة افتراضية لهذه التعيينات. على الرغم من أنه من الأفضل بالتأكيد أن نسعى للإجماع كخطوة أولى.

شكراً لك.

ممثل سويسرا:

شكراً لك. باراغواي.

الرئيس شنايدر:

شكراً سيدي الرئيس. ولكن في هذه الحالة، أعتقد، إذا حضرنا مجموعة واضحة من المعايير، تعلمون أنه لن تكون مشكلة كبيرة للتوصل إلى إجماع شريطة أن تكون تلك المعايير محددة بوضوح.

ممثل باراغواي:

شكراً لك.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

علينا أن، مرة أخرى - ما علينا - ما ناقشناه هو أننا سوف نجمع بعض المعايير أو بعض العناصر أو بعض المبادئ، وبعد ذلك ندرس ما نعرفه الآن وهي الأجهزة حيث لدينا نهج مرحلي أو سيكون لدينا نهج لترشيح الأشخاص، ومن ثم اقتراح وسيلة لتطبيق هذه المعايير أو المبادئ وفقاً لمهام هؤلاء المرشحين، كما ناقشنا الأمر.

ولكن مرة أخرى، على سبيل المثال، إذا كان لديك - إذا كان عليك ترشيح شخص واحد لشيء واحد، وكان لديك ثلاثة مرشحين، وكل من المرشحين الثلاثة يقول، "أنا أريد أن أفعل هذا"، لذلك تحتاج إلى وسيلة ما للاتفاق على واحد في GAC.

ولكن لا أعتقد أنها - إذا نظرت إليها بشكل واقعي، أعتقد أن الأمور ستكون أسهل وأكثر وضوحاً. لذلك أعتقد أن النقطة المهمة التي نود أن نتوافق عليها هي إجماع الآراء. وهذا عنصر هام. قد لا يكون إلزامياً في كل حالة، إلا أنه في حالة الاتفاق على الوصول إلى إجماع في الآراء بشأن الترشيحات فإن هذا شيء أعتقد أننا سوف نحفظ به بالتأكيد.

هل هناك المزيد من التعليقات حول هذه النقطة؟ إذا لم يكن لدينا، فلننتقل إلى النقطة التالية.

شكراً لك. لو من الممكن الانتقال للأسفل وصولاً الى العنوان التالي، وهو GAC في المجتمع المُخول.

توم ديل:

شكراً لك.

وكان السؤال من الذي يجب أن يمثل GAC في إدارة المجتمع المُخول، والتي هي مجموعة من جميع المشاركين في اتخاذ القرارات. رئيس GAC أو ممثل آخر.

وكما ناقشنا في وقت سابق، قد وافقت GAC على أن رئيس GAC سوف يستمر في تمثيل GAC في إدارة المجتمع المُخول حتى نهاية ICANN 59، وهو الاجتماع الذي سيعقد في يونيو 2017.

المجموعة الثانية من القضايا المتعلقة بلجنة GAC والمجتمع المُخول في الوقت الراهن تتعلق بأحكام اللائحة 1.6 ج التي نوردتها هناك، وأول قضية حيث كانت هناك بعض المناقشات هي متطلبات كل مشارك بالقرارات، وهذا ما يجب على GAC ما لم ينص على خلاف ذلك في اللائحة، أن عليه اعتماد إجراءات ممارسة حقوقهم بما في ذلك الشخص، الذي يمكنه تقديم موقف لهؤلاء المشاركين في اتخاذ القرار. والجواب المقترح لذلك الجزء من اللائحة، كما نتذكرون، هو أن أي عضو أو مراقب في GAC يمكن أن يقدم التماساً إلى GAC. أعتقد حيث انتهت تلك المناقشة، توماس، هو أنه سيكون هناك بعض - يحتمل أن يكون هناك المزيد من التحليل، ولكن لست متأكدًا تمامًا.

هل ترغب في الاستمرار في هذه النقطة حول طلب الالتماس؟

الرئيس شنايدر: تقصد حول النقاش الذي أجريناه؟ أعتقد أننا سننظر في هذا المرفق دال والجانب الخاص باللوائح الداخلية بشكل أكثر تفصيلاً. لكن أخذنا وجهة نظركم يوم الجمعة وقمنا بترشيحها نوعاً ما، وأن كل ما يأتي سيحتاج إلى الدعم من قبل أحد أعضاء أو مراقبي GAC على الأقل وهو الشيء الذي كان سيعتبر معقولاً.

وأنا أعلم، ممثل إيران، أنك تعتقد أن هذا هو الحال - نعم، ممثل إيران، لك الكلمة.

ممثل إيران: أنا لا أريد اختراع شيء أيها الرئيس. نعم، يمكن لإجراءاتنا الداخلية أن تقول أن هذا الالتماس قد يأتي من الحكومة والمراقبين، ليحل محل أي فرد. قد يكون ذلك ممكناً، بسبب.

إجراءاتنا الداخلية. ولكن لم تنص اللوائح الداخلية أبداً على أن الالتماس القادم من أحد المراقبين أو من الحكومة ينبغي أن يحصل على الدعم من مراقب آخر أو حكومة أخرى ليصبح التماساً داخل GAC. هذا غير صحيح، حضرة الرئيس، إنه خ-ط-أ، خطأ.

الرئيس شنايدر: شكراً لك.

ممثل إيران: ليس الأمر أن تكون محامياً أو غير محامي. هذا ليس في اللوائح الداخلية. أنت لا تحتاج ذلك الالتماس. الالتماس بين منظمي دعم ولجنتين استشاريتين، ولكن ليس داخل .SO/AC

شكراً لك.

الرئيس شنايدر: شكراً لك. نلاحظ أن هذه هي وجهة نظركم. شكراً لك.

أية أسئلة أو تعليقات أخرى؟

توم ديل: أنا سأواصل. حيث قال توماس أنه لا يزال يتصارع مع اتصاله بالإنترنت، وأنا سوف أكمل في الجزء التالي.

تنص اللائحة أن الإجراء الذي سيظوره مشارك في اتخاذ القرار هو عملية تقديم الفرد لالتماس إلى هذا المشارك في اتخاذ القرار، بما في ذلك اصطحاب ذلك الالتماس لعرض المبررات. وهذا يمثل اقتباساً من اللوائح الداخلية.

الاقتراح هو – رداً على هذا الحكم في اللوائح الداخلية، هو أن الالتماس ينبغي تقديمه إلى قائمة بريد GAC الإلكتروني وينبغي أن يشمل عرض المبررات.

شكراً لك. أية آراء؟ أية تعليقات؟

الرئيس شنايدر:

إيران.

سعادة الرئيس، هل لي أن أطلب منك التفضل، بالأخص إصبعك على مندوب معين، قائلاً، هذه وجهة نظرك. لا يمكن أن يكون لديك وجهة نظر أخرى غير المنصوص عليها في اللوائح الداخلية.

ممثل إيران:

يجب عليك استشارة هؤلاء الذين كتبوا اللوائح الداخلية. لذلك هي ليست وجهة نظري. إنها اللائحة التي تنص على ذلك. أي التماس قادم من الأعضاء، سواء مراقب أو الحكومة، لا يحتاج إلى تأكيد من قبل مراقبين حكوميين آخرين. ثمة اختراع جديد هنا. يجب علينا تجنب هذا كلياً.

لذلك، من فضلك، يرجى عدم تكرار أنه من وجهة نظرك.

إذا كان لديك شك، استشر الذين (غير مفهوم) هذا.

وفيما يتعلق - ما قرأه توم حول أن مدة التمثيل في المجتمع المُخول قد تصل إلى ستة أشهر، فنحن بحاجة إلى إضافة شيء. ومع ذلك، فإن GAC بحاجة إلى نهج نهائي من أجل أن تكون GAC ممثلة في المجتمع المُخول. لا ينبغي لنا أن نواصل دائماً على مؤقتة ومؤقتة. لذلك ينبغي أن نضع شيئاً هنا وهو أن المدة ستة أشهر، وذلك لأننا بحاجة إلى حكم أكثر استمرارية. إذن إنها ليست وجهة نظري أيها الرئيس. إنه الواقع.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

ممثل إيران المحترم، كما تعلمون، إن الحقائق هي ما نراه من خلال عيوننا ونسمعه بأذاننا. وربما تكون هناك تصورات مختلفة لما يظن بعض الناس أنه الواقع. لدينا نفس الكلمات، ولكن يبدو أننا لدينا تفسيرات مختلفة. إذا كنا ندعو هذه التفسيرات وجهات نظر أو أي شيء آخر فهذا لا يحدث فرقاً كبيراً، من وجهة نظري.

ما أقترحه هو أن نطلب المشورة القانونية من إدارة الشؤون القانونية في ICANN أو أيًا كان المسؤول في ICANN لإعطاء تفسير حول - من جانبهم ما يفكرون أنه ممكن أو غير ممكن عملياً كمشارك في اتخاذ القرار، ومن ثم نعود إليكم بالجواب القانوني من ICANN، أي بعد ذلك يمكننا أن نفسر ذلك مرة أخرى بالطريقة التي نريدها وفقاً لعقولنا وأدمغتنا.

شكراً لك.

تعليقات أخرى، من فضلكم؟

ممثل فيتنام.

ممثل فيتنام:

شكراً سيدي الرئيس.

في الواقع، فقط تعليقاتي، من الآن فصاعداً، لدينا هذا النقاش حول الإجراءات، فلماذا لا نسير على هذا النحو، لدينا بنود وأحكام مكتوبة، إذن يمكننا الاتفاق في النهاية (غير مفهوم) كل شيء. شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

إذن سؤالك هو إذا كان يجب علينا توضيح وتفسير البنود والأحكام المكتوبة؟ هذا هو بالضبط ما نحاول القيام به، نحن نحاول أن نصل إلى فهم مشترك لكيفية - ما ينبغي أن تكون عليه الإجراءات التي سوف نستخدمها. هذا ليس موجوداً حتى الآن. لذلك نحن نحاول - نسعى لإنشائه.

ولكن، بطبيعة الحال، هذه مسألة حساسة، ولدينا وجهات نظر مختلفة بشأن بعض جوانبها. لذلك هذا هو ما نحاول تحقيقه في هذه المناقشات. لذلك أعتقد أننا نفعل ما نطلب منا القيام به بشكل كامل.

شكرًا جزيلاً لكم.

أية آراء إضافية أخرى على هذا العنصر بالذات؟

إذا لم يكن الوضع كذلك، أقترح المواصلة. أرى أشخاصاً يؤمنون برؤوسهم. شكرًا لك.

شكرًا لك، توماس.

توم ديل:

فقط انتقل إلى أسفل قليلاً إذا استطعت، من فضلك.

كان السؤال التالي عن كيفية اتخاذ القرار - آسف، السؤال التالي. الإجراء التالي المنصوص عليه في اللائحة 1.6 ج هو كيف يحدد مشاركون في اتخاذ القرار قبول أو رفض التماس. هذه هي النظام الداخلي للجنة GAC.

أمانة GAC – إن الاقتراح للمناقشة هنا هو أن أمانة GAC ستدعو للتعليقات التي سنحصل عليها من خلال قائمة البريد الإلكتروني للجنة GAC في غضون خمسة أيام. وسيقوم فريق القيادة والأمانة بتلخيص التعليقات وتقديم توصية إلى GAC لقبول أو رفض الالتماس. وستقرر GAC إما القبول أو الرفض من خلال الأغلبية البسيطة.

وذلك لتحديد ما إذا كان سيتصاعد الالتماس من GAC.

شكرًا لك.

الرئيس شنايدر:

وهذا الاقتراح يحتوي على العديد من العناصر. مرة أخرى، هذا فقط مقترح يحتوي على العديد من العناصر.

وبالنظر إلى الجداول الزمنية القصيرة جداً التي لدينا، فإننا نقترح أنه قد يكون من الجيد إدخال بعض الجداول الزمنية داخلها ومحاولة هيكلة وتوجيه العملية. إذن، العنصر الأول هو نتيجة للجولة الأولى من المناقشات الداخلية، وأمانة GAC – من الممكن أن تكون شخص آخر، لذلك هذا الاقتراح - سندعو للتعليق عليه، لمناقشته عبر البريد الإلكتروني في غضون خمسة أيام. هذا إطار زمني قصير جداً. ولكن الإطار الزمني الكلي يمتد لمدة 21 أو 30 يوم لكل شيء. ومن ثم فإن مجموعة القيادة والأمانة سيحاولان تلخيص جميع المدخلات القادمة من أعضاء GAC وتحويلها إلى توصية إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، أو على أساس ذلك تقديم توصية إلى GAC بشأن ما إذا كان على GAC قبول أو رفض الالتماس أو الامتناع عن ذلك، ثم اقتراح هذا على GAC. ومن ثم فيجب إتاحة الفرصة للجنة GAC لدعم أو رفض هذا الاقتراح القادم من قيادة GAC.

ولهذا فهذه طريقة مقترحة للتعامل مع شيء يطرأ في GAC.

لذلك اسمحوا لي - لدي ممثلو كل من الدنمارك، وسويسرا، وإيران، والمفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة.

شكراً لك.

ممثل الدنمارك.

ممثل الدنمارك:

شكراً لك، سيدي الرئيس.

ليس لدينا مانع من أن نخصص الخمسة أيام لتلقي التعليقات، والسماح للقيادة وأمانة المجلس بتلخيص ما نتوصل إليه. والنقطة الهامة هنا هو أنه عندما يتم التوصل لتوصية

ما، فلا بد من التركيز على المسائل المتعلقة بالسياسات العامة. من الهام التركيز على ذلك.

أما النقطة الثانية هي أنني عندما أقوم باسترجاع مناقشاتنا، أجد أننا كنا نتحدث أكثر عن إجراء صامت، ولكن يجب علينا مناقشة ما سيحدث إذا قام أحدهم بكسر الإجراء الصامت. وأعتقد أيضاً، من وجهة نظرنا، أنه لا بد أن نصل إلى إجماع في الرأي.

شكراً لك.

شكراً لك، ممثل الدانمارك.

الرئيس شنايدر:

ممثل سويسرا.

شكراً لك، سيادة الرئيس.

ممثل سويسرا:

أعتقد أن كثيراً من الأفكار التي أشاركها معكم قد أشار إليها الزميل الدنماركي. إن الإجراء الصامت كأداة سوف يساعدنا كثيراً في هذا السياق. وأعتقد أن التوصية التي قدموها يمكن أن تمتنع عن مسألة واحدة. فيجب أن تكون مبنية على مسائل السياسات العامة أو المسائل التي تقع ضمن إطار مسئوليتنا.

وسأترك للأغلبية مسألة اتخاذ القرار المتعلق بما يجب القيام به عندما يتم كسر الإجراء الصامت.

شكراً لك.

شكراً لك على هذه النقطة.

الرئيس شنايدر:

ملحوظة أخيرة فقط. إن رؤيتنا كانت تتمثل في - عند محاولة تأطير ذلك، فهذه هي المرحلة التي نقوم فيها بتلقي فكرة ما ثم نقوم بدراستها - تقديم الاقتراحات بصفة

أساسية، ثم نقوم بالحصول على ردود الفعل من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ثم علينا أن نقوم بالإجراء المناسب. ومن وجهة نظرنا، تعد هذه المرحلة الأولى التي نجيب فيها على سؤال: هل هناك مسألة بعينها يجب مناقشتها؟

وإذا رأى 70 عضواً من أعضاء لجنة GAC أن الموضوع هام ونحتاج لمناقشته، فإن هذه تمثل نقطة البدء. ونرى أنه يفترض ألا تستغرق هذه المرحلة كثيراً من التفكير. فإذا أراد أحد الأشخاص مناقشة موضوع معين، فيجب أن نكون قادرين على مناقشته. ووفقاً لمنطقنا، فإن البداية -- وسنكون سعداء باستخدام الإجراء الصامت في هذه المرحلة. فهذا الإجراء يستخدم في الأمم المتحدة وفي العديد من المحافل الدولية. ولكن في هذه المرحلة، ينبغي أن تكون عتبة البدء منخفضة نسبياً، بحيث إذا كانت هنا رغبة لدى الأعضاء لمناقشة أمر ما لا بد أن يُمنَحوا الفرصة لمناقشته. ولكن في الحالات التي تتسبب فيها مسألة ما في زيادة التصعيد، فإن عتبة الحد يمكن أن تصبح مرتفعة، لأن الأمور تصبح أكثر جدية في المراحل التالية.

ولكن أن تكون قادراً على وضع مقترح ما على الطاولة، وتقول "لدينا مسألة. نريد مناقشتها"، فأعتقد أنه لا يجب أن يتم التقييد في هذه المرحلة. هذا هو منطقنا. بالطبع لكم حرية التعبير عن آراءكم في هذا الشأن. هذا فقط مجرد توضيح.

لدينا على القائمة لحد الآن كل من ممثل إيران، والمفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة، والبرازيل.

فلتفضل ممثل إيران.

شكراً لك، توماس. إن ما ذكرته صحيح تماماً. إذا كان هناك اقتراح ما، فلسنا بحاجة للحصول على موافقة الأغلبية لمناقشته. فإذا تمت الموافقة عليه من قبل شخص أو اثنين، فحسناً سنناقشه. ثم بعد ذلك علينا أن نقرر هل نستمر في مناقشة هذا الموضوع أم لا. أنتم لا تمارسون أي نوع من التقييد عندما تشترون حصول المقترح على أكثر

ممثل إيران:

من 50 صوتاً لمناقشته. لا، إنها مجرد مقترحات. مقترحات (غير مفهوم) إلا إذا تمت الموافقة المبدئية على مناقشتها من قبل مجموعة أشخاص. مقترحات (غير مفهوم).

الآن، أنت أشرت إلى الالتماسات، توم. أعتقد أنك لا زلت تتحدث عن الالتماسات الداخلية. فأنت لا تتحدث عن الالتماس الذي يأتي من لجنة استشارية AC أو منظمة داعمة SO. لذا، يرجى إيضاح أن هذا يخص الالتماسات الداخلية فقط وليس الالتماسات الواردة من لجنة استشارية أو منظمة داعمة. فهذه الالتماسات لها إجراءات مختلفة.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر: فأرى هنا على الشاشة أن لدينا نوعين من الإجراءات. الأول كما ذكرت خاص بالالتماس الذي يأتي من جهة داخلية، أما الثاني يخص الالتماسات التي تأتي من خارج لجنة GAC.

الكلمة لممثل المفوضية الأوروبية، من فضلك.

نعم، شكراً جزيلاً لك.

ممثّل المفوضية الأوروبية:

حسناً، لحسن الحظ، قام ممثلو الدنمارك وسويسرا بتناول النقاط التي كنت أرغب في تناولها؛ لذا سأنتقل إلى نقاط أخرى.

أريد أن أشير إلى أنه في هذه الحالة -على غير المعتاد- أعتقد أن هناك شيئاً ضرورياً يجب أن يتوافر في مذكرات لجنة GAC – بالطبع لديّ رغبة للتأكد من وجود إجماع في الآراء. ولكن في هذه الحالة، أعتقد أن اشتراط وجود أغلبية بسيطة قد يكون ضرورياً، هذا إن لم يفلح الإجراء الصامت. ولكنني أيضاً أتفق جداً مع ما ذكره ممثلو الدنمارك وسويسرا بخصوص الإجراء الصامت.

وذلك خدمة لعنصر الوقت. شكراً.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك. ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكراً لك.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، فنحن نعتقد أن كل ما يخص هذا الإجراء يعد استثنائياً. إن إتخاذ لجنة GAC قراراً بشأن هذا الموضوع الهام، قراراً برفض أو قبول المذكرة يجب أن يكون مبنياً على الإجماع وليس على رأي الأغلبية.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

شكراً جزيلاً، ممثل الولايات المتحدة.

ممثل البرازيل وممثل المملكة المتحدة.

ممثل البرازيل:

نعم. شكراً لك، سيادة الرئيس.

دعماً للمقترح المقدم من أمانة المجلس. أعتقد أننا لا يجب أن نعيد أنفسنا في هذا المستوى الأول برفض مناقشة مقترح ما. لذا، أعتقد أن الحصول على أغلبية بسيطة في هذه المرحلة قد يكون كافياً.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك. نلاحظ أنه لا تزال هناك جهات نظر مختلفة ومتباينة في تناول هذا الأمر. لذا، فإن استخدام الإجراء الصامت وتوضيح ذلك بشكل مبسط في نسخة تالية من الوثيقة قد يساعد في تقريب وجهات النظر. هذه مجرد فكرة.

المتحدث التالي هو ممثل المملكة المتحدة، ثم ممثل فرنسا.

ممثّل المملكة المتحدة:

شكراً لك، سيادة الرئيس. بخصوص هذه النقطة، نعم، أُويد ذلك.

أما فيما يتعلق بالتوافق في الآراء، أعتقد أن هذا الأمر هام ويجب الإبقاء عليه كتطبيق عام لمبدأ يتم ترسيخه.

إنني فقط أحاول تصور الوضع، بالطبع، نحن نتحدث عن المذكرات التي تأتي داخلياً من عضو داخل لجنة GAC أو مراقب. هل هذا صحيح؟ بالطبع سيكون لذلك تاريخ سابق، حيث سيكون أمام لجنة GAC الكثير من الوقت لنظر المسألة التي تتطور حتى تصبح مشكلة محتملة. لذا فإن الخمسة أيام ليست شيئاً مفاجئاً يتم فرضه على لجنة GAC.

شكراً لك.

الرئيس شنايدر:

شكراً لك. أعتقد أنك على حق. أما إذا جاءت المذكرة من الخارج. مرة أخرى، قد تأتي المذكرة من خارج لجنة GAC وبالتالي سيكون علينا التعامل معها داخل اللجنة.

ولكن المذكرة في نهاية الأمر يتحكم فيها القرار الذي سيتم اتخاذه بشأن مناقشة المذكرة أم لا. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا 169 عضواً داخل لجنة GAC يريدون مناقشة مسألة ما، ثم جاء شخص وقال، "لا أوافق." ماذا ستفعلون حينها؟

لدى أولوف بعض الحقائق التي يمكن أن يساعدنا بها قبل أن نستكمل الحديث.

أولوف نورديينغ:

شكراً جزيلاً لك سيدي الرئيس. وأعتقد أن علينا أن نتذكر أن الأمر عبارة عن موقف يتم فيها فتح باب الاعتراض لمدة 21 يوماً، في حين أن هناك فرصة لتقديم عريضة العمل أو التماس للرفض. فهذا هو الواقع الذي علينا التعامل معه. ما أعنيه هو أن أمامنا إطاراً زمنياً محدوداً. حسناً، ما يحدث هو أنه إذا لم يتم رفعه في النهاية، فإن اعتراض المجتمع، أو المجتمع المُخول لن يستطيع الاعتراض بأي طريقة، لأن هذه

فقط هي الخطوة الأولى. وخلال 21 يوماً، فسيكون التأخير تلقائياً. فلم تتم دراسة المذكرة بشكل سريع.

ومن هنا يأتي التزام. ولكن توجد حالات معينة يمكن فيها تقديم التماس. ولكن ليس أي التماس. الالتزام الذي يكون متعلقاً بالمجتمع المُخول، وأحكام متنوعة تحدد الحالات التي يكون فيها الالتزام مرتبطاً بالمجتمع المُخول.

هل يبدو ذلك منطقيًا؟ لست متأكدًا. ولكن ليس أي شيء يمكن أن يخضع لتقديم استفتاء، ولكن القضايا التي يرى المجتمع المُخول أنها مناسبة، والأحكام المحددة في اللوائح.

شكرًا لك.

الرئيس شنايدر:

لم تتبق إلا دقيقتان. لدينا ممثل فرنسا، وكينيا، وكندا على القائمة.

سنعطي الكلمة لإيران، ثم سنغلق نقاش اليوم. ولكنها ليست الفرصة الأخيرة أمامنا.

من فضلكم قوموا بعرض مختصر، لأن الإطالة ستؤثر سلباً فقط على فترة الراحة.

ممثل فرنسا.

نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس. سأحاول الاختصار. فيما يخص مشاركة لجنة GAC في المجتمع المُخول، فإن فرنسا توافق على ما هو مقترح في الوثيقة.

ممثل فرنسا:

ما نريده هو أن يكون هناك نوع من المرونة في الطريقة التي يتم بها التواصل مع بقية المجتمع. لذا، فإن أساليب العمل التي نستخدمها لإصدار رأي لجنة GAC، بناءً على التوافق لا يمكن أن تنطبق على دور لجنة GAC الجديد وذلك في ضوء اتفاق التأكيد على الالتزامات AOC. إذا التزمنا بالإجماع العام، فإن هذا سيؤدي إلى عدم تمكن لجنة GAC من المشاركة في أي خطوة من خطوات عملية AOC. وعليه، فإننا نتفق مع

النهج التدريجي الذي اقترحتم خطواته الأولى والذي يتضمن تقديم التماس، ثم تصعيدها. ويمكننا استخدام موافقة الأغلبية البسيطة إذا لم يكن هناك اتفاق. وإذا أردنا أن نقرر استخدام الصلاحيات، يمكننا الاعتماد على موافقة الأغلبية المؤهلة.

ولكن دعونا لا نكتف أبدينا ونعطي دولة واحدة الفرصة للتحكم في العملية كلها، لأنه سيكون من غير المناسب مشاركة GAC في هذه العملية. شكرًا لك.

شكرًا لك، ممثل فرنسا. كينيا.

الرئيس شنايدر:

معذرة سيادة الرئيس. لم أكن على قائمة المتحدثين. ولكنني أتفق مع ما ذكره ممثل فرنسا في هذا السياق. فأعتقد أن هذا يمثل أساساً قوياً يمكننا أن نبني عليه، وأن نحاول أن نحسنه لكي نكون قادرين على الحصول على مبررات جيدة للمشاركة في المجتمع. شكرًا لك.

ممثل كينيا:

شكرًا لك. كندا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً لك سيدي الرئيس. فأعتقد أن مشاركة لجنة GAC في المجتمع المخول في جميع المراحل لا بد وأن تكون مبنية على ممارسة لجنة GAC للتوافق التام. إن النهج القائم على موافقة الأغلبية لن يكون مشتملاً على الأدوار المتنوعة للجنة GAC.

ممثل كندا:

وأريد أن نتسلم خلال مناقشتنا التالية لهذا الموضوع يوم الأربعاء النسخة المنقحة من الوثيقة مقدماً، بحيث هل سيتاح أمامنا المزيد من الوقت لفهم الوثيقة والاستعداد لمناقشتها؟ شكرًا لك.

الرئيس شنايدر: شكراً لك. وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك. ولكننا لسنا متأكدين مما إذا كان لدينا الوقت للعمل على الوثيقة، بجانب المسائل الأخرى التي سيتعين علينا مناقشتها. فهذه النقطة نحتاج لمناقشتها.

إيران. من فضلكم.

ممثل إيران: شكراً لك، سيادة الرئيس. إن الغرض من الالتماس ليس الحصول على رسوم أو أي شيء من هذا القبيل. لا بد فقط أن تكون مرتبطة بالنقاط العشرة المذكورة في الجزء 1.2.

وفي حال تمت الموافقة على الالتماس ومناقشته، ثم إرساله إلى لجنة استشارية أو منظمة داعمة أخرى ومنها إلى مدير المفوضية الأوروبية المجتمع المُخول، وبالتالي نحتاج لأن يكون أمامنا معايير تحكم ذلك. ولكن اللوائح الداخلية لا تنص على الإجماع فقط. فاللوائح تنص على أن يتم ذلك وفقاً للنظام الداخلي للجان الاستشارية والمنظمات الداعمة. يمكن أن تكون هناك إجراءات، سواء عن طريق التوافق أو الأغلبية. ليس لدينا هذه الإجراءات حتى الآن. أود فقط لفت الانتباه إلى أن اللوائح تنص على أن هناك إجراء داخلي واحداً لكل منظمة داعمة ولجنة استشارية. وعرفنا بالأمس أن لجنة ALAC قد انتهت من ثلثي اللائحة الداخلية الخاصة بهم. نحن يمكن أن نتفق بنسبة 100%. يمكن أن نتوصل لاتفاق كامل. ويمكن أن يكون هناك توافق في الآراء فيما بيننا. يمكن أن يتفق ثلثا الأعضاء. يمكن أن يتفق أربعة أخصاس من الأعضاء. ولكننا لم نصل لهذا الاتفاق بعد. لذا علينا أن نرسل التماساً من إحدى المنظمات الداعمة - إنها GAC - عذراً، إلى الأخرى، فنحتاج أن تكون لدينا إجراءات. ونحن بحاجة لمناقشة هذا الإجراء. التوافق أو الاغلبية. شكراً لك.

شكراً لك ممثل إيران. وأعتقد أن وجهة نظرك صائبة.

الرئيس شنايدر:

علينا الوصول لاتفاق للعمل على توافق الآراء حول المشورة المقدمة للمجلس. وتوصلنا أيضاً إلى ضرورة وجود أغلبية قليلة حتى يمكن تغيير المبادئ التشغيلية الخاصة بنا. هذا ما توصلنا إليه في الوقت الحاضر. شكرًا لك.

بهذا، دعونا نتوقف عند هذا الحد. نحن نعلم أن هذا العمل هام للغاية. وعلينا أن نحاول الوصول لأرضية اتفاق مشتركة، وذلك من أجل تطوير الإجراءات التي يتم قبولها من خلال GAC. بحلول يوم الأربعاء، ربما نكون قد وصلنا لاتفاق حول كل شيء. ولكن يتعين علينا أن نجد طريقة للمضي قدماً، ونأمل ألا يقدم أي التماس، لأننا قد لا نكون توصلنا لاتفاق حول طرق التعامل مع الالتماسات. ولكن إذا تم تقديم التماس، فسنضطر للتعامل معه بطريقة ما. بحيث إذا قدم أحدهم التماساً، فلن نستطيع أن نقول - أو من الصعب أن نقول - نأسف لسنا على استعداد لمناقشة ذلك، وليس لدينا إجراءات نتبعها للتعامل مع ذلك، لأن هذا غير موجود في اللوائح الداخلية، أي أنه لا توجد إجراءات للتعامل مع الموقف.

سنكتفي بهذا القدر، وأترككم لأخذ فترة راحة والتفكير في ذلك. شكرًا جزيلاً لكم.

[استراحة لاحتساء القهوة.]